مجلس التعاون

دراسة إنشاء صندوق خليجي مشترك للاستثمار في المجال الزراعي

الكويت / متابعات:

أكد عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون، أن دول المجلس ستبحث مع الدول الأخرى ذات الميزة النسبية إمكانية الشراكة والاستثمار لإنتاج السلع الغذائية الأساسية، وإمكانية إنشاء شركة مملوكة فرديا أو مشتركة يكون الهدف من إنشائها توفير السلع الأساسية (المواد الغذائية).

كما ستبحث إنشاء صندوق مشترك للاستثمار في المجال الزراعي بهدف توفير الأمن الغذائي المشترك، منوها بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المجلس بشأن إقامة ندوات حول الأمن الغذائي وإجراء دراسات بشأن إنشاء شركات متخصصة في الأمن الغذائي الاستراتيجي.

وأشار العطية، إلى حرص قادة دول مجلس التعاون على توفير الأمن الغذائي للمواطنين والمقيمين على أراضيها وتهيئة السبل الكفيلة كافة لتوفير السلع الغذائية الأساسية اللازمة وبأسعار مناسبة.

موضحا أن المجلس الوزاري (وزراء الخارجية في دول المجلس) كلف دولة الإمارات في اجتماعه الأخير الذي عقد في مدينة جدة مطلع الشهر الجاري بإعداد دراسة تبرز فوائد العمل الجماعي وخاصة في الدول الأخرى التي تتوافر لديها إمكانات الاستثمار في مجال الأمن الغذائي ووضع مقترحات محددة بشأن الاستثمارات في هذا المجال وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس.

وأشار إلى أن لجنة التعاون الزراعي أقرت في اجتماعها الذي عقد في الدوحة في تموز (يوليو) الماضي دعمها ومساندتها لاقتراح الأمين العام لمجلس التعاون بعقد ندوة عن الأمن الغذائي في دول المجلس والمساهمة في أعمال الندوة لإنجاحها، وذلك خلال الفترة من 25 إلى 26 من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل في مقر الأمانة العامة في الرياض.

كما قررت لجنة التعاون التجاري في اجتماعها الذي عقد في أيار (مايو) الماضي تشكيل فريق عمل من وزارات التجارة والمالية والزراعة في دول المجلس لإيجاد حلول مشتركة وتوجه موحد للمحافظة بقدر الإمكان على أسعار المواد الغذائية وحماية المستهلك في هذه الدول.

وأوضح محمد المزروعي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لمجلس التعاون أن الاجتماع سيناقش عددا من المواضيع المهمة المدرجة على جدول الأعمال ومنها توصيات اجتماع اللجنة المشتركة من ممثلي وزارات التجارة والصناعة في الدول الأعضاء المكلفة بمناقشة مرئيات الدول الأعضاء حول تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك، والتقرير المقدم من الأمانة العامة بشأن معوقات التبادل التجاري، وتقرير بشأن سير العمل في اللجان المكلفة بإعداد قوانين العمل المشترك ذات العلاقة بالنشاط التجاري في دول المجلس.

عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون،

أضواء

مجلس "بلا تعاون"!!

كل الإمكانات متوفرة بأن تكون دول مجلس التعاون الخليجي تحمل حقيقة هذا الاسم في التعاون وتنفيذه، لكن ما يبدو خفياً أن عقدة الدولة الكبيرة والصغيرة، والمبارزة على هذا الأساس قد تضيّع فرصاً هائلة ما لم ندرك أننا مجاميع هشة بمظاهر لا ترسّخ الأمن الذي هو مبتدأ وخبر التنمية وحمايتها..

يوسف الكويليت

مثلاً لا توجد قوات مسلحة واحدة، فكل دولة لديها مشروعها والنتيجة أن التسلح يحتاج إلى خطط وكفاءات بشرية، ومصادر استخبارات ومعلومات، وبشر يديرون هذه المنظومة بعقلية محايدة عن أي صراعات داخلية باعتبارها وحدة دفاع، أو هجوم في حالة اعتداء على الوطن، ومع ذلك فالتسلح من الغرب أو الشرق لا يتم التنسيق باحتياجات هذه الدول، وحتى ميادين تبادل المعلومات بالمواضيع الدقيقة والحساسة لا نحصل عليها إلا بشكل عرضي معتمدين على براعة وحجم الدول الصديقة التي تملك التقنيات وفتح أسرار الدول وحتى الأفراد، لكن هذه الدول لا تعطي إلا ما يخدم سياساتها ومبدأ الثقة بها يظل معياراً بين الخطأ والمجازفة، وحتى وجود استراتيجية تدرك المخاطر بهذا الحيز الجغرافي الحساس لا تؤكد وجود خطوط مفتوحة بين هذه الدول، وأكبر تجربة كشفت عن نقص التنسيق ما جرى في غزو صدام للكويت حين انكشفنا جميعاً بضعف بنيتنا الأمنية والعسكرية تحديداً.

وإذا كانت هذه الدول تعتمد على السلعة الواحدة النفط والغاز ومشتقاتهما وهي بلدان لا تملك قواعد زراعية تسد احتياجاتها وبالتالي لا نجد عقوداً موحدة في استيراد المواد الأساسية بحيث نقضي على احتكارات دول المصدر، وحتى القواعد الصناعية للبتروكيماويات يتم التخطيط لها وفق مفهوم الدولة المستقلة، وإذا كان ذلك حقا مشروعاً، فهو بلغة التكتلات الاقتصادية خطأ كبير، ثم يصعب فهم عدم التسريع بالعملة الواحدة حين ترى كل دولة أن ذلك سوف يخصم منها ميزة الدولة ذات السيادة، في حين أن أوروبا قبلت ما هو أهم مما تنفر منه هذه الدول، وحتى إجبارها على قبول الدولار عملة أساسية لا يجوز التلاعب بها فهي اعتبارات احترمها الجميع وقدّر مخاطرها لكن انعكاساتها السلبية، وزيادة التضخم كانتا أكثر عسراً من يسر القبول بحلول تحدد مصالحنا..

وإذا ما ذهبنا لانفتاح الأسواق وتدفق العمالة الوطنية، وإلغاء الحواجز الجمركية، ووضع اتفاقات تجارية وأمنية وتربوية ترقى إلى مفهوم (مجلس تعاون) فإننا لا نستطيع الجزم بوجود إرادة تحدد هذه الضرورات ومن زوايا أننا نعيش الفرصة السانحة التي قد لا تتكرر بصعود أسعار النفط ودخول جبّارة قد تضيع ما بين (مدن الملح) إذا ما أصبحنا مجرد عمران من الخرسانة بدون غطاء بشري يملك حيوية التطوير والديمومة والتخصصات العالية لسد فراغات من شيّدوا لنا هذه المدن ببنوكها، ومؤسساتها وشركاتها..

وأيضاً، وحتى لا نغرق في السلبيات، نعرف أننا نجاور بلداناً إما مضطربة، أولها سياسات لا تتطابق مع أهدافنا، وربما في حالات أزمات دولية قد تشكل خطراً علينا، وبإدراك أن الصفقات الاقتصادية تجاورها، في كثير من المواقف، صفقات سياسية، فمبدأ الدول الحامية أنه ليس لديها الالتزامات الأخلاقية أو حتى المبادئ المتفق عليها إذا ما رأت أن بوصلتها تتجه لما هو أكثر فائدة لها، وهنا المشكل في الرؤية الصعبة، أي بصريح العبارة والمنطق إذا لم يكن لنا الحصانة الذاتية من خلال الاعتماد على الذات فكل ما يجري بمجلس التعاون هو مجرد أمانيّ وأحلام لا تتحقق..

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

البحرين: برج استثماري للغرفة التجارية بتكلفة 50 مليون دينار

المنامة/وكالات:

أعلنت غرفة تجارة وصناعة البحرين وللمرة الأولى مشروعا كبيرا لإعادة بناء مبناها الحالي بكلفة مبدئية تقدر بحوالي 50 مليون دينار..

المشروع يتكون من برج يضم50 طابقا ويقام على مساحة تبلغ 4598 مترا مربعا وينتظر أن يكون واحداً من أكبر المشاريع الاستثمارية العقارية في البلاد، وأكدت الغرفة على لسان رئيسها الدكتور عصام عبدالله فخرو في مؤتمر صحفي عقد بمقر الغرفة أن المؤسسات المالية والاستثمارية والعقارية مدعوة للاستثمار في هذا المشروع وفق نظام (b.o.t) وسيتم تسليم الوثائق المتعلقة بالمشروع للشركات الراغبة في دراسته بمقر الغرفة حتى نهاية سبتمبر الجاري..

بعدها سيتم تلقي عروض المؤسسات والشركات حتى السادس من نوفمبر القادم وتشمل التصميم المبدئي للمشروع والعرض المالي للغرفة، من ثم تقوم إدارة الغرفة بتقييم واختيار المؤسسات والشركات التي ستقدم أفضل العروض لإعداد الدراسة الفنية للمشروع في 7 ديسمبر القادم على أن يتم تسلم التصاميم النهائية للمشروع من الشركات التي وقع عليها الاختيار في أول فبراير القادم.

مشيرا إلى أن الغرفة طالما سعت للخروج من عنق زجاجة قلة الموارد إلى آفاق أوسع وأرحب في تدبير وزيادة دخلها بما يتوافق مع ما يتاح له من إمكانات يتم استثمارها والاستفادة منها بالشكل الأمثل، ونأمل أن يكون هذا المشروع واحدا منها.

وردا على سؤال حول كيفية إخلاء المبنى الحالي والتعامل مع الشركات القائمة فيه حاليا.. قال الدكتور عصام أنه فور وضوح الرؤية والتعرف على الخطوط التفصيلية لإتمام المشروع سيتم إخطار كل الشركات المتعاقدة مع الغرفة رسميا بإخلاء المكان مع منحها فرصة مناسبة من الوقت لترتيب أوضاعها.

وردا على سؤال حول موعد الانتقال إلى المبنى الجديد في منطقة المعارض الذي سيكون مقرا دائما للغرفة في المستقبل.. قال ان المحاولات تجري حاليا للحاق بنهاية العام الجاري كموعد رسمي للافتتاح.. وفي حالة عدم اللحاق بالعام الحالي يكون الافتتاح خلال بداية العام القادم على أكثر تقدير. وأوضح السيد عثمان شريف الأمين المالي للغرفة والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي أن هناك أكثر من عامل وراء تأخير الافتتاح الذي كان مقررا له موعد سابق خلال هذا العام.. منها الانتهاء من أعمال الديكور وبعض أعمال التشطيبات.. كما أن الغرفة ترتبط بمجموعة من التعاقدات مع الشركات واجب تنفيذها قبل الانتقال إلى المقر الجديد.

وحول المشروع الجديد، قال الدكتور عصام فخرو: انه من دواعي السرور أن نعلن في هذا الشهر المبارك هذا المشروع الكبير الذي به تتجه هذه المؤسسة العريقة إلى مرحلة نوعية جديدة في مسيرتها المستقبلية سوف تبدأ إن شاء الله قريباً بافتتاح مبناها الجديد ليعكس المكانة التي يتمتع بها القطاع الخاص في بنيان الاقتصاد البحريني، موضحاً أن مجلس الإدارة حينما أقر استثمار المبنى الحالي الذي تم افتتاحه في شهر إبريل 1980 فقد كان مدركا للأهمية الاستراتيجية لهذا الاستثمار، خاصة بالنظر إلى الموقع المهم للمبنى، ومساحته، ووقوعه في قلب مدينة المنامة ووسط صروح مالية ومصرفية مرموقة، بالإضافة إلى موقعه المحاذي لسوق المنامة القديم ليواكب ويدعم مرحلة تطوير هذا السوق، كما أن مجلس الإدارة مدرك في نفس الوقت أهمية قيام مثل هذا الصرح الجديد للغرفة كونه سيشكل بعون الله ركيزة انطلاقة أخرى كبيرة للغرفة. ومن جهته قال رئيس فريق العمل المكلف بالمشروع عضو مجلس إدارة الغرفة ونائب أمينها المالي صقر شاهين:

إن المشروع سيطرح وفق نظام B.O.T في مناقصة عامة مفتوحة أمام جميع الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية الاستثمارية والعقارية، داعياً هذه المؤسسات والشركات إلى اعتبار نفسها من الآن مدعوة إلى التقدم بعروضها، لافتاً إلى أن هناك شروطاً مرجعية وضعتها الغرفة يمكن طلبها من إدارة الغرفة للوقوف على تفاصيلها، وذكر أن الغرفة سوف تستمر في تلقي العروض حتى نهاية شهر سبتمبر، متضمنة التصميم المبدئي للمشروع والعائد المالي للغرفة.. وبيّن الدكتور عصام فخرو أن مجلس إدارة الغرفة في الوقت الذي يعتز ويفخر بأنه في دورته الحالية يشهد إنجازين كبيرين، الأول هو إنجاز المبنى الجديد، ويشهد ثانياً بدء انطلاقة مبنى ضخم استثماري للغرفة، فإنه على ثقة بأن هذين الإنجازين سوف يمنحان الغرفة قدرة غير مسبوقة تمكن من تنفيذ الكثير من التطلعات والبرامج والمشاريع التي تستهدف تقديم خدمات متميزة ونوعية لمجتمع التجارة والأعمال والمستثمرين في مملكة البحرين ويقوي من روابطها وانفتاحها على مجتمع الأعمال في الخارج، مما يعزز من مكانة الغرفة ودورها في النشاط والقرار الاقتصادي، وخاصة أن الغرفة تعكف على إنشاء مراكز خدمية تعمل على تقديم خدمات متخصصة لأصحاب الأعمال ومنها مركز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومركز لتنمية الصادرات، ومركز لنشاط المعارض والمؤتمرات ومركز لأصحاب الأعمال، إلى جانب مركز تدريبي يقدم خدماته لمؤسسات وشركات القطاع الخاص، مما يعكس رؤية مجلس الإدارة لأهمية تلك الخدمات بوجه عام ولدور الغرفة المحوري في تقديم خدمات في مجالات عديدة ذات جودة عالية للأعضاء والقطاع التجاري والاقتصادي تواكب ذهنية التطور والانفتاح، وتتماشى مع برامج وأهداف التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين والمستجدات على الساحة الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية.

المنامة

وشكل مجلس إدارة الغرفة لجنة للنظر في وضع واستثمار المبنى الحالي للغرفة برئاسة السيد صقر شاهين نائب الأمين المالي، وعضوية السادة: جواد الحواج، وعادل محمد مطر، وشريف محمد احمدي أعضاء مجلس الإدارة. وأوضح شاهين أن نظام B.O.T أو نظام البناء والتشغيل والتحويل، هو نظام يتحمل فيه المستثمرون تكاليف إقامة المشروع مقابل عوائد وفي مدة زمنية محددة يتفق عليها بين الطرفين، وهو نظام متعارف عليه دولياً ويشهد نمواً في المنطقة خاصة في ضوء الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المنطقة التي أدت إلى تزايد المشاريع العقارية والاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، وعزا لجوء الغرفة إلى هذا النظام لرغبتها في إشراك المؤسسات والشركات المالية والاستثمارية والعقارية في المملكة في المساهمة الفعالة في هذا المشروع الحيوي، وذكر أن فريق العمل الذي يرأسه سوف يقوم بدراسة عروض المؤسسات والشركات، واختيار الأنسب منها، وذكر ان مشروع استثمار المبنى الحالي الذي سيكون صرحا عمرانيا حضاريا سيؤسس لانطلاقة جديدة وقوية للغرفة ونموها المضطرد، وهو يترجم المكانة التي يتمتع بها القطاع الخاص في بنيان الاقتصادي البحريني، وسيكون معلما اقتصاديا بارزا، خاصة بحجمه وموقعه المتميز بالإضافة إلى التصورات الموضوعة حول شكله وبنائه الهندسي، كما أنه سيعبر عن مرحلة مهمة من تطور الغرفة ونهضتها الاقتصادية.

جدة تستضيف أول منتدى للموارد البشرية على مستوى السعودية

الرياض / متابعات:

تشهد مدينة جدة أول منتدى للموارد البشرية برعاية وزير العمل الدكتور غازي القصيبي وذلك خلال شوال المقبل بقاعة الشيخ إسماعيل أبوداود بالغرفة التجارية الصناعية بجدة، وينظم المنتدى الغرفة التجارية الصناعية بجدة ممثلة بلجنة الموارد البشرية، ووزارة العمل، وجامعة الملك عبدالعزيز باعتبارها شريكا أكاديميا.

ويأتي هذا المنتدى في محاولة لتلافي التحديات الكبيرة التي تخص قطاع الموارد البشرية مع دخول المملكة ضمن اتفاقية التجارة العالمية الأمر الذي يفرض أهمية الارتقاء بالأداء في منشآت الأعمال لتحقيق عائد أفضل ومنافسة عالمية من خلال الشراكة الاستراتيجية بين منشآت القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وأوضح الدكتور سمير حسين رئيس المنتدى أن المنتدى يهدف لمساعدة المنظمات على تفعيل الموارد البشرية كمنهج متكامل لاختيار وتطوير وتقييم والمحافظة على الموظفين المتميزين، مشيراً إلى أن المنتدى يعتبر انطلاقة لسلسلة من التسهيلات الاستراتيجية بالاشتراك بين وزارة العمل والغرف التجارية بهدف تلافي المعوقات وتذليل الصعوبات.

وبيّن أن المنتدى يسعى لإبراز دور الشراكة الاستراتيجية بين وزارة العمل وقطاع الأعمال وإدارة الموارد البشرية في الشركات، موضحاً أن المنتدى يستعرض آليات مواجهة التحديات الناشئة من المنافسة في استقطاب المواهب والحفاظ عليها.

وأكد د. سمير حسين أن المشاركين والمتحدثين يسعون من خلال المنتدى إلى مساعدة المنظمات على الاستفادة من الشراكة الاستراتيجية بين وزارة العمل كجهة رسمية وقطاع الأعمال من خلال تفعيل الموارد البشرية كمنهج متكامل لاختيار وتطوير وتقييم والمحافظة على الموظفين المتميزين.

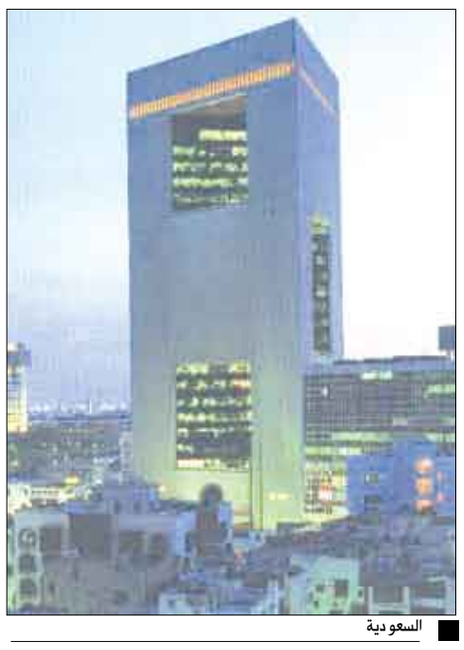
السعودية

مسؤ ولة أسبانية تشيد بجناح الدولة في أكسبو سرقسطة

سرقسطة/وام:

أشادت السيدة إلينا رينيه منا سثيروا مديرة جناح شركة أكثيونا الاسبانية بمعرض أكسبو سرقسطة 2008 بجناح دولة الإمارات في المعرض الذي يشرف عليه المجلس الوطني للاعلام .

وأكدت أن ما شاهدته في الجناح يعكس اهتمام قيادة دولة الإمارات بإعطاء صورة حقيقية عن مشاريع التنمية والبناء والنهضة التي تشهدها الدولة على الأصعدة كافة .

وأعربت عن اعجابها بما يحتويه المعرض وما يعكسه من واقع ملموس للتطور الذي تشهده الدولة من خلال انطباعات آلاف الزائرين للجناح من مختلف الجنسيات .. وقالت « لقد كان العرض السينمائي شيقا جدا ويعكس التحولات الكبيرة في تاريخ دولة الإمارات «.

ووجهت السيدة إلينا الشكر للقائمين على جناح دولة الإمارات لما قدموه من تعريف بالجناح والدولة وعبرت عن شكرها على حسن الاستقبال.

وتعد شركة أكثيونا إحدى الشركات الراعية لمعرض اكسبو سرقسطة 2008 وتشارك بجناح مساحته 1200 متر مربع .

وتعتبر « اكثيونا « من كبريات الشركات في أسبانيا وتعمل في مجال تحلية المياه والمواصلات والطرق وتمتلك 25 بالمائة من أكبر شركات توليد الطاقة الكهربائية وأكبر مشروع للطاقة المتجددة في الولايات المتحدة ولها مكتب يعمل في دبي .

الديار القطرية تستحوذ على مشروع ثكنات تشيلسي في لندن

الدوحة/متابعات:

قرر جهاز قطر للاستثمار شراء حصة شركة الأخوان كانديّ البريطانية في مشروع «بروجكت بلو» في ثكنات تشيلسي وسط لندن والذي يعد أحد أبرز المشاريع العقارية في المدينة وأكبرها حجما منذ خمسين سنة.

وتعد مجموعة كانديّ الشريك الوحيد لشركة الديار العقارية في شركة غيرنزي حيث قامت بدفع ثلث قيمة الثكنات التي بلغت 950 مليون جنيه إسترليني، بينما بلغت ميزانية الإنجاز الكلي أكثر من 1 مليار جنيه. وفي حال تنفيذ الصفقة فإن الشركة البريطانية ستحتفظ فقط بإدارة التسويق والتصميم الداخلي للبنايات. وبحسب أراء عدد من المحللين البريطانيين فإن خطوة هيئة الاستثمار للاستحواذ على المشروع بأكمله يعكس رغبة الجانب القطري في فك أية تعقيدات تقنية قد تظهر في المستقبل مع وجود شركاء آخرين خصوصا وأن الكلفة الإجمالية تقدر بملايير الدولارات وذلك يعني إمكانية جني أرباح كبيرة ستعود على الجهاز لوحده بدلا من توزيعها على نسب وحصص مختلفة، والأهم من ذلك، يقول بعض المحللين، أن المشروع كبير ومهم جدا بالنسبة لسمعة القطريين وهم لا يريدون أية عقبات قد تقف في طريق نجاحهم. غير أن الأكيد هو أن جهاز قطر لا يريد تكرار سيناريو الشراكة مع المستثمر البريطاني بول تيلور صاحب فكرة الاستثمار في قطاع الصحة الذي يعاني الآن من مشاكل كثيرة ما يزال الجهاز يحاول حلها بالتفاوض مع عدة بنوك بريطانية لإنقاذ شركة فورسيزنز لرعاية المسنين.

وحصل بروجكت بلو في تشيلسي يوم الخميس الماضي فقط على موافقة سلطات ناحية ويستمنستر المكلفة بتقييم مشاريع البناء ومدى مطابقتها للمعايير العقارية المعتمدة وكذا احترامها للشروط البيئية، وأثنت سلطات ويستمنستر على المشروع القطري ووصفت مخططاته بالمتكاملة والرائدة. وتضم تلك المخططات بناء 319 شقة فاخرة و فندق فخم،إضافة إلى منتزه خاص وقاعة للرياضيات وعيادة طبية ومسبح و مطعمين عالميين ومحلات تجارية ،كما تضم 319 وحدة سكنية أخرى عادية يمكن لأصحاب الدخل المتوسط الإستفادة منها بحسب الشروط الأولية التي وضعتها السلطات المحلية للمدينة،

300 مليار دولار استثمارات في تنقيب النفط في دول الخليج

الرياض/متابعات:

قالت شركة أبحاث المشاريع بروليد إن الطاقة الإنتاجية الإضافية لدول الخليج من النفط قد تشهد ارتفاعا مذهلا يصل إلى 10 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2015 يأتي أكثر من نصفها من المملكة العربية السعودية، حيث يتم ضخ استثمارات تصل إلى 300 مليار دولار في قطاع التنقيب والإنتاج في المنطقة.

وقال اميل ريدماير مدير عام بروليدز إن التحليلات الأخيرة لإجمالي الإنتاج النفطي العالمي ومشاريع التطوير تدل على أن الطاقة الإنتاجية للنفط من جميع المصادر تمتلك إمكانيات الارتفاع من 87 مليون برميل يوميا إلى 108 ملايين برميل يوميا بحلول 2015.

وأضاف قائلا:«تظهر تحليلاتنا انه في حال لبت المشاريع الحالية الجاري تنفيذها في أنحاء المنطقة أهدافها المحددة من ناحية الإنتاج اليومي فإن دول الخليج العربي ستنتج تقريبا نصف الطاقة الإضافية من النفط المستقبلية بحلول 2015».

ويكشف هذا التحليل لبروليدز أيضا أن مشاريع النفط المجازة بقطاع المنبع في دول مجلس التعاون الخليجي المصممة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها ارتفعت قيمتها مما دون 1,5 مليار دولار في 2006 إلى 30 مليار دولار في 2008. وتقوم بروليدز باقتفاء اثر نحو 300 مشروع نفطي نشط في قطاع المنبع في دول الخليج بقيمة إجمالية تصل إلى 300 مليار دولار.

وقال ريدماير إن السعودية تقود الطريق في هذه المشروعات وستساهم بأكثر من نصف الطاقة الإنتاجية الإضافية البالغة 10 ملايين برميل يوميا إذا لبت جميع المشاريع أهدافها بحلول 2015، مشيراً إلى أن السعودية التي تمتلك خمس الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد وتتمتع بأقل تكاليف الإنتاج تقود مبادرة قوية لدفع الاستثمارات في قطاع الطاقة.

وبين العام الحالي والعام 2009 فقط تخطط السعودية لرفع طاقاتها الإنتاجية بأكثر من 1,6 ملايين برميل يوميا (انظر الجدول).

وبحلول 2015 تستهدف المشاريع في المملكة رفع الطاقة الإنتاجية الإضافية بواقع 2,5 ملايين برميل يوميا. وبحلول 2010 تستهدف قطر -الأغنى بالغاز من النفط- رفع إنتاجها إلى 1,4 مليون برميل يوميا من الطاقة الإضافية. أما المشروعات المجازة في الإمارات العربية المتحدة فتشير إلى رفع الطاقة الإنتاجية الإضافية بواقع 1,9 مليون برميل يوميا بحلول 2013.

وتشير المشاريع الحالية المجازة في الكويت إلى رفع الطاقة الإضافية لحوالي مليون برميل يوميا بحلول 2011 إلا أن هذا لا يأخذ بالحسبان المشروعات المتوقعة في الحقول الشمالية في البلاد التي لاتزال في انتظار الموافقات. أما سلطنة عمان التي تعاني من تناقص إنتاج حقولها، فتأمل تحقيق طاقة إنتاجية إضافية بواقع 460,000 برميل يوميا بحلول 2012. وتتوقع البحرين الذي وصل إنتاجها النفطي إلى ذروته زيادة طاقتها الإنتاجية الإضافية بواقع 35,000 برميل يوميا فقط بحلول 2015.

وقال ريدماير إن العراق يمتلك ثالث اكبر احتياطي مؤكد من النفط في العالم إلا أن جزءاً بسيطاً من حقوله المعروفة يتم تطويره، كما أن البنية التحتية للنفط العراقي بحاجة ماسة للتحديث الشامل والاستثمارات فيما عجز العراق إلى الآن عن تلبية مستهدفات الإنتاج والتصدير.

وأضاف ريدماير أن الطاقة الإنتاجية الإضافية هذه لن يتم تصديرها كلها خاماً حيث سيتم توجيه جزء كبير منها إلى الأسواق الإقليمية المزدهرة لقطاعي التكرير والصناعات البتروكيماوية التي وصلت إلى مستوى قياسي. وأشار إلى أن بعض هذه الزيادات ستعوض عن تناقص إنتاج بعض الحقول فضلاً عن إطالة حياة بعض الحقول القائمة. وقال إن معظم المشروعات الحالية سوف تستخدم تقنيات متقدمة لاستخراج النفط تستطيع استخراج 70٪ من النفط مقارنة بالطرق التقليدية القادرة على ساتخراج 35٪ فقط.

وقال اميل ريدماير مدير عام بروليدز: «يقوم فريق الباحثين لدينا بتعقب اثر أخبار المشروعات باللغتين العربية والانجليزية والتفاعل مع القطاعات الصناعية المختلفة للتعرف على جميع أوجه المشروعات بعمق ودقة. كما أن خدمة الانترنت تسمح للباحث عن المشروع في أسواق محددة ضمن أي قطاع من القطاعات الصناعية المختلفة.

متفرقات

20 مليار درهم الناتج المحلي لنشاط العقارات وخدمات الأعمال بأبوظبي

الامارات

ابوظبي / وام:

قدرت إحصاءات حديثة الناتج المحلي الإجمالي لنشاط العقارات وخدمات الأعمال في إمارة أبوظبي للعام الحالي 2008 بحوالي 20 مليار درهم مقابل 17,64 مليار درهم لعام 2008 و14,91 مليار درهم لعام 2006.

وتشير تلك الإحصاءات إلى تزايد مستمر في القيمة المضافة لهذا النشاط خلال السنوات 2002 - 2007 وبمعدل نمو سنوي مقداره 15,7٪ حيث ارتفعت من 12,69 مليار درهم عام 2006 إلى 15,73 مليار درهم عام 2007 بنسبة بزيادة وقدرها 23,9٪.

ويعود الارتفاع في القيمة المضافة إلى زيادة الوحدات السكنية وغير السكنية المشغولة بالإضافة إلى ارتفاع متوسط قيمها الإيجارية بسبب زيادة الطلب على هذه الوحدات عن المعروض منها.

ووفقاً لهذه التقديرات فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت لنشاط العقارات وخدمات الأعمال قد ارتفع بمعدل نمو سنوي مقداره 32,6٪ من 2,25 مليار درهم عام 2002 إلى 9,24 مليارات درهم عام 2007 ومقابل 6,377 مليارات درهم عام 2006.

وقد حقق إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفاعاً ملموساً بين عامي 2006 و2007 ويعود ذلك إلى المشاريع العقارية الضخمة المنجزة خاصة خلال العامين المذكورين حيث ازدادت استثمارات الشركات العقارية كما قام الأفراد بتشييد المساكن والمباني الخاصة عن طريق التمويل الخاص أو القروض العقارية من المصارف.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات المتجهة صوب النشاط العقاري يحفزها ارتفاع متوسط القيمة الايجارية وتوفر عنصر الضمان مقارنة بقنوات الاستثمار الأخرى إضافة إلى بساطة إجراءات إدارة العقارات وقصر فترة استرداد رأس المال الأمر الذي يجعل هذا النشاط نشاطاً واعداً. وقد بدأ العديد من المستثمرين بالتوجه نحو قطاع العقارات لإدراكهم لأهميته حيث لعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في تحفيز النشاط الذي شهده نشاط العقارات وخدمات الأعمال من خلال منح القروض لتكون حوافز للاستمرار في هذا النشاط.

وتشهد إمارة أبوظبي حالياً مشاريع عمرانية كبرى استجابة للنمو المتزايد في الطلب على الوحدات العقارية، ولم تقتصر المشاريع العقارية في الإمارة على المساكن لتلبية الطلب مقابل قلة المعروض وهو ما سوف يؤدي بالنتيجة إلى إعادة التوازن في سوق العقارات في الإمارة من خلال آلية السوق وقوى العرض والطلب.

وقد شهدت الإمارة خلال العام الماضي ولادة مشاريع عملاقة في جميع القطاعات وبلغت قيمة المشاريع التطويرية المطروحة خلال العام المذكور حوالي 200 مليون درهم.